

2025/84.



واردات جديد
08 جيلدة 2025
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

مقترح قانون أساسي

يتعلق بدعم الأمهات وتيسير الحياة العائلية

الباب الأول: المبادئ العامة

الفصل الأول :

يهدف هذا القانون إلى ضمان تمكين الأمهات العاملات من التوفيق بين حياتهن المهنية والعائلية من خلال إجراءات حمائية وتحفيزية تُطبّق في القطاعين العمومي والخاص.

الفصل 2 :

يُطبق هذا القانون على كل النساء العاملات في :

- القطاع العام والوظيفة العمومية،
- المؤسسات العمومية ذات الصبغة غير الإدارية،
- القطاع الخاص،
- العمل المستقل المنظم قانونًا.

الباب الثاني: إجراءات الحماية الاجتماعية والاقتصادية والصحية

الفصل 3 :

تُحدث منحة شهرية تُسند للأم العاملة التي تُعيل طفلًا أو أكثر دون 12 سنة، قيمتها لا تقل عن 150 دينارًا للطفل الأول، و100 دينار عن كل طفل إضافي، وتُراجع سنويًا حسب مؤشرات الغلاء.

الفصل 4 :

تلتزم الدولة والمؤسسات العمومية والخاصة التي يفوق عدد العاملين بها 50 شخصًا، بإحداث فضاء حضانة وظيفية، أو التعاقد مع حضانة قريبة مرخصة.

2025/84.



مقترح قانون أساسي

يتعلق بدعم الأمهات وتيسير الحياة العائلية

الفصل 5 :

تتمتع كل امرأة عاملة، في القطاعين العمومي والخاص، بحق الخضوع لتقسي صحي شامل مرة واحدة على الأقل سنويًا، يُركّز خاصة على الأمراض المزمنة والأمراض المرتبطة بالوظيفة والجهد البدني أو النفسي.

يشمل هذا التقصي بالخصوص :

- الفحوصات النسائية الدورية (مثل تقصي سرطان الثدي وعنق الرحم)
 - تقييم الصحة النفسية وحالات الإرهاق المهني (burnout)
 - فحوصات تتعلق بضغط الدم، فقر الدم، السكري، وأمراض العمود الفقري
- لا تُحتسب فترة الفحص السنوي من حصص الغياب أو الخصم من الأجر، وتُعد حقًا وقائيًا مكتسبًا .
- تلتزم المؤسسات التي تشغل أكثر من 20 امرأة ببرمجة دورات فحص جماعية دورية بالشراكة مع الهياكل الصحية العمومية أو الخاصة .
- تُحدث وزارة الشؤون الاجتماعية بالتنسيق مع وزارة الصحة منصة متابعة إلكترونية لتسجيل عمليات التقصي والحرص على دوريتها، دون المساس بسرية المعطيات الطبية للعاملات.

الباب الثالث: التيسير المهني والمرونة

الفصل 6 :

توقيت العمل المرن يحقّ للأم العاملة طلب توقيت عمل مرّن أو العمل عن بعد لجزء من الأسبوع، خلال فترة تربية الأطفال دون سن 12 عامًا، دون أن يُؤثر ذلك على حقوقها المهنية .



مقترح قانون أساسي

يتعلق بدعم الأمهات وتيسير الحياة العائلية

الفصل 7 :

يُمنح للأمهات الحق في عطلة إضافية بـ 5 أيام سنويًا تُستعمل عند المرض المفاجئ للطفل أو ظرف عائلي طارئ، دون خصم من العطلة السنوية.

الفصل 8 :

- الامتياز المهني للأم العاملة لطفل من ذوي الإعاقة أو طيف التوحد :
- تتمتع كل أم عاملة ترعى طفلًا مصابًا بإعاقة جسدية أو ذهنية، أو مصابًا باضطراب من اضطرابات طيف التوحد، بحق مكتسب في طلب التكييف المهني، وذلك وفقًا لحاجيات الرعاية والمتابعة الصحية والنفسية للطفل.
- يشمل هذا التكييف المهني أحد أو بعض الامتيازات التالية :
- أولوية في اعتماد العمل عن بعد بصفة جزئية أو كلية .
- اعتماد نظام توقيت مرن يسمح بمرافقة الطفل في مواعيد العلاجية أو التربوية
- الحق في تخفيض عدد ساعات العمل الأسبوعية بنسبة تصل إلى 20% دون خصم من الراتب، على أن يُضبط ذلك بقرار حكومي
- أولوية في الترقية المهنية الداخلية عند التساوي في الكفاءة .
- إمكانية توزيع العطل السنوية أو الراحة بما يتلاءم مع رزنامة علاج أو إدماج الطفل . لا يجوز للمؤجر رفض هذه المطالب إلا لضرورة قصوى تتعلق بحسن سير العمل، ويجب أن يكون الرفض معللاً ومكتوبًا.
- تتم إجراءات التمتع بهذه الحقوق بموجب شهادة طبية تثبت وضعية الطفل، تُسلّم من جهة صحية عمومية مختصة، ويُعاد تحيينها مرة كل سنتين .



مقترح قانون أساسي

يتعلق بدعم الأمهات وتيسير الحياة العائلية

- تلتزم الدولة والمؤسسات العمومية والخاصة، عبر آليات الرقابة والتفقد، بضمان تنفيذ هذا الفصل، وتعد مخالفة أحكامه شكلاً من التمييز المهني المعاقب عليه قانوناً.

الباب الرابع: الحماية القانونية وعدم التمييز

الفصل 9 :

- الحماية من الطرد والتمييز يُمنع طرد المرأة أو تقليص ساعات عملها أو التخفيض في أجرها بسبب حملها أو أمومتها أو لطلبها ترتيبات مرنة .
- يُعدّ ذلك تمييزاً مهنيًا موجباً للتعويض والعقاب .

الفصل 10 :

تأجيل أو إعادة جدولة الامتحانات المهنية للأمهات الحوامل أو المرضعات. تتمتع الأم العاملة الحامل أو المرضعة، بحق طلب تأجيل أو إعادة جدولة الامتحانات أو الاختبارات المهنية أو التقييمات الدورية، سواء في القطاع العمومي أو الخاص، إذا تزامن تاريخها مع :

- وضع صحي خاص متعلق بالحمل (شهادة طبية مُعلّلة)،
 - فترات الرضاعة الحصرية (في حدود السنة الأولى للطفل)،
 - مواعد طبية ثابتة تتعلق بصحتها أو صحة رضيعها.
- لا يُعتبر هذا التأجيل تخلياً عن الحق في التقييم أو فقداناً للأقدمية المهنية، ويجب تحديد تاريخ جديد في أجل لا يتجاوز 3 أشهر، بمراعاة وضعها الصحي والمهني. يُمنع صراحة رفض هذا الطلب إذا أرفق بما يثبت الحالة، ويُعتبر رفضه تمييزاً مهنيًا قائماً على الوضعية الإنجابية.



مقترح قانون أساسي

يتعلق بدعم الأمهات وتيسير الحياة العائلية

الفصل 11 :

تلتزم المؤسسات بتوفير آليات طعن إدارية داخلية ووسائل مساندة لتمكين النساء من ممارسة هذا الحق دون تبعات.

الفصل 12 :

تُحدث وحدة مختصة ضمن تفقدية الشغل لتلقي التبليغات من النساء العاملات، والتحقيق فيها، مع وجوبية الحماية من التبعات.

الباب الخامس: التمويل والتنفيذ

الفصل 13 :

تموّل المنح والإجراءات الواردة في هذا القانون من :

وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن :

• صندوق دعم الأسرة،

• مساهمة اجتماعية استثنائية على المؤسسات الكبرى،

• جزء من الأداءات الموظفة على الصناعات الملوثة أو الضارة بالصحة .

الفصل 14 :

أحكام انتقالية تُمنح المؤسسات العمومية والخاصة أجالاً لا تتجاوز 12 شهراً للامتثال

لأحكام هذا القانون، وخاصة فيما يتعلق بالحضانة والتوقييت المرن

الفصل 15 :

النفاذ يُدخل هذا القانون حيز النفاذ بداية من السنة المالية الموالية لنشره بالرائد

الرسمي.

واردات عدد
08 جيلتة 2025
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

2025 / 84



مقترح قانون أساسي

يتعلق بدعم الأمهات وتيسير الحياة العائلية

شرح الأسباب

تعيش تونس في العقد الأخير تحولات اجتماعية واقتصادية عميقة أثرت بشكل مباشر على بنية الأسرة ودور المرأة في سوق الشغل، لا سيما مع تصاعد مشاركة النساء في الحياة المهنية من جهة، واستمرار اختلال التوازن في تقاسم الأعباء العائلية من جهة أخرى.

ورغم ما أحرزته تونس من مكاسب تشريعية منذ الاستقلال، فإن غياب قانون شامل يدعم الأم العاملة ويُراعي خصوصيات الأسرة التونسية في بيئة العمل، يظل من بين أوجه القصور التشريعي المؤثرة في تراجع حضور النساء في الشغل الرسمي وتهديد التماسك الأسري.

ثانياً: مرجعية المقترح

يرتك مقترح هذا القانون على عدة مرجعيات دستورية وقانونية دولية، أهمها:

▪ الدستور التونسي (2022) :

- الفصل 17: الأسرة هي الخلية الأساسية للمجتمع، وعلى الدولة حمايتها.
- الفصل 20: تضمن الدولة المساواة بين المرأة والرجل.
- الفصل 40: الحق في العمل وفي ظروف تحفظ الكرامة.
- الفصل 55: لا يجوز تقييد الحقوق إلا بما يقتضيه الأمن العام أو المصلحة العامة وبمقتضى القانون، مع احترام مبدأ التناسب.

2025 / 84



مقترح قانون أساسي

يتعلق بدعم الأمهات وتيسير الحياة العائلية

المعاهدات الدولية:

- اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)
- اتفاقية حقوق الطفل.
- اتفاقيات منظمة العمل الدولية (رقم 156، 183...) حول حماية الأمومة وتنظيم الوقت العائلي.

ثالثاً: الواقع الاجتماعي والميداني

تشير المعطيات الإحصائية إلى:

- أن أكثر من 70% من النساء العاملات في تونس هنّ أمهات،
- وأن نسبة مهمة منهن يعملن دون دعم حقيقي في تنظيم الحياة العائلية.
- وأنهن يتحملن أكثر من 75% من المهام المرتبطة بتربية الأطفال،
- وأن الغياب عن الشغل لأسباب عائلية (مرض طفل، عدم توفر حضانة...) يؤدي إلى طرد أو إقصاء وظيفي أو تجميد الترقية.
- كما أن القطاع الخاص غالباً ما يتحفظ على انتداب الأمهات، خاصة عند صغر سنّ الأطفال، ما يُعدّ تمييزاً غير معلن في سوق الشغل.

رابعاً: أهداف مقترح القانون

يهدف المقترح إلى:

1. الاعتراف القانوني بالأعباء غير المدفوعة التي تتحملها الأم العاملة يومياً.
2. ضمان مساواة مهنية فعلية للنساء عبر أدوات مالية وتنظيمية.
3. تحسين جودة حياة الأطفال بفضل دعم الرعاية والحضانة.



مقترح قانون أساسي

يتعلق بدعم الأمهات وتيسير الحياة العائلية

4. تحفيز المؤسسات الخاصة على إدماج مقاربة الأسرة والعمل ضمن استراتيجياتها.
5. الحد من الانقطاع المهني للنساء الناتج عن الحمل أو الأمومة.

خامسًا: الركائز التشريعية لمشروع القانون

1. المنح الاجتماعية

يؤسس المقترح لمنحة أمومة شهرية مرتبطة بعدد الأطفال وستهم، كآلية للدعم المباشر والدائم، تراعى فيها خصوصيات المناطق الهشة.

2. الخدمات الوظيفية الملزمة

إلزام المؤسسات الكبرى بتوفير فضاءات حضانة أو التعاقد مع حضانات معتمدة، ضمن منطق الشراكة بين القطاع العام والخاص.

3. المرونة المهنية

إقرار الحق في العمل الجزئي، أو عن بعد، أو توقيت مرن، بما يضمن المردودية دون المساس بالحقوق المهنية أو الأجر.

4. الإجازات العائلية المرنة

توفير أيام راحة استثنائية سنوية للأمهات، في حالات طارئة أو مرتبطة بصحة الطفل، دون أن تُخصم من العطلة السنوية.

5. الحماية القانونية من التمييز

تجريم صريح للطرد أو الإقصاء الوظيفي بسبب الأمومة، ووضع آلية تبليغ إدارية تحمي الموظفة دون تعريضها للهرسلة.



مقترح قانون أساسي

يتعلق بدعم الأمهات وتيسير الحياة العائلية

6. منح امتياز مهني للأم الراعية لطفل معاق أو من طيف التوحد: إمكانية العمل عن بعد، توقيت مخفف، وأولوية في الترقية، بما يضمن لها حضوراً مهنيًا دون الإضرار بدورها العائلي:

7. تمكين النساء الحوامل أو المرضعات من تأجيل أو إعادة جدولة الامتحانات المهنية: منعاً لأي شكل من أشكال الإقصاء غير المباشر بسبب الحمل أو الأمومة: اعتبار أي حرمان من هذه الحقوق تمييزاً مهنيًا قابلاً للطعن والمعاقبة

8. التمويل المبتكر

إحداث موارد خاصة لتمويل الإجراءات، عبر مساهمات اجتماعية تضامنية، ودون إثقال كاهل المالية العمومية.

سادساً: الآثار المنتظرة من تطبيق القانون

- تعزيز مشاركة المرأة في سوق الشغل بنسبة مستدامة.
- تحسين جودة الحياة الأسرية، خاصة في الفئات المتوسطة والضعيفة.
- خفض نسب الانقطاع المهني بسبب الحمل أو الأمومة.
- تقليص التمييز غير المعلن ضد النساء في التشغيل.
- تقوية مؤشرات التنمية البشرية المرتبطة بالأطفال في سن ما قبل التمدرس.

سابعاً: الخاتمة

هذا المقترح لا يُمثل فقط تدخلاً اجتماعياً لصالح النساء، بل هو قانون لصالح المجتمع والأسرة والطفولة والاستثمار في الرأس المال البشري. إن تمكين الأمهات العاملات هو تمكين للمستقبل.



قائمة إمضاءات السادة النواب حول

مقترح قانون أساسي يتعلق بدعم الأمهات وتيسير الحياة العائلية

الإمضاء	الإسم واللقب	ع/ر
	سيرين حمزة	1
	ريه الفعير	2
	أمعاء الزروك	3
	زينب جباله	4
	ليلاء الأضياني	5
	هانا حجاب الله	6
	أمون طمبروك	7
	سامية البواسما	8
	سامال بديده	9
	النوري جبري	10
	ساريدا باحاج	11
	عمر بوعمر	12
	ليلاء بوعوتبة	13
	سيرين بوحادر	14
	سامية ماوعد	15
	صفي سامر	16

2025 / 84 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في،.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

.....
بسمي محمد

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون أساسي يتعلق بدعم الأمهات وتيسير الحياة العائلية.	عنوان مقترح القانون
15 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

.....

2025 / 84

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 2025/07/8

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون أساسي يتعلّق بدعم الأمهات وتيسير الحياة العائلية.	عنوان مقترح القانون
15 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/84

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله،
أحمد السويدي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

عنوان مقترح القانون	مقترح قانون أساسي يتعلق بدعم الأمهات وتيسير الحياة العائلية.
عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون	15 فصلا

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في،.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، ن. نديج حبيب الدين
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون أساسي يتعلق بدعم الأمهات وتيسير الحياة العائلية.	عنوان مقترح القانون
15 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، *محمد بن علي*
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبنى عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون أساسي يتعلّق بدعم الأمهات وتيسير الحياة العائلية.	عنوان مقترح القانون
15 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2025/84

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في 08/07/2025

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، عالم صالح اللواتي
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون أساسي يتعلق بدعم الأمهات وتيسير الحياة العائلية.	عنوان مقترح القانون
15 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025 / 84

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في،.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، باردو في
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون أساسي يتعلّق بدعم الأمهات وتيسير الحياة العائلية.	عنوان مقترح القانون
15 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025/84

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في،.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون أساسي يتعلّق بدعم الأمهات وتيسير الحياة العائلية.	عنوان مقترح القانون
15 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

باردو في،.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، مال بديره
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون أساسي يتعلّق بدعم الأمهات وتيسير الحياة العائلية.	عنوان مقترح القانون
15 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد التّ نظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025 / 84

باردو في 2025/7/8

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، لسمير بن سفيان
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون أساسي يتعلق بدعم الأمهات وتيسير الحياة العائلية.	عنوان مقترح القانون
15 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025 / 84

باردو في.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرّح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون أساسي يتعلّق بدعم الأمهات وتيسير الحياة العائلية.	عنوان مقترح القانون
15 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2025784

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في،.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

عبد الحادي

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون أساسي يتعلّق بدعم الأمهات وتيسير الحياة العائلية.	عنوان مقترح القانون
15 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2025/84

باردو في،.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

النوري هريدي

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون أساسي يتعلق بدعم الأمهات وتيسير الحياة العائلية.	عنوان مقترح القانون
15 فصلا	عدد الفصول المضمنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشروط القانونية قصد النظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

2025 / 84

باردو في، 07/02

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله،
عضو مجلس نواب الشعب،

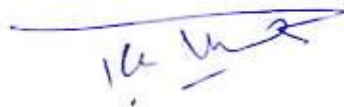
وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون أساسي يتعلّق بدعم الأمهات وتيسير الحياة العائلية.	عنوان مقترح القانون
15 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء



2025/847

باردو في 2025/02/07

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، عمر بن عبد الوكيل
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون أساسي يتعلّق بدعم الأمهات وتيسير الحياة العائلية.	عنوان مقترح القانون
15 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء

عمر بن عبد الوكيل

2025 / 84 .

الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

باردو في،.....

تصريح

بتبني مقترح قانون

إني الممضي (ة) أسفله، البياس بسوكوتة
عضو مجلس نواب الشعب،

وعملا بأحكام الفصل 68 من أحكام دستور الجمهورية التونسية لسنة 2022 والفصل 122 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أصرح وأني أتبني عرض مقترح القانون حسب البيانات التالية:

مقترح قانون أساسي يتعلّق بدعم الأمهات وتيسير الحياة العائلية.	عنوان مقترح القانون
15 فصلا	عدد الفصول المضمّنة بمقترح القانون

وإني على تمام العلم بمضمونه وأطلب عرضه وفق الشّروط القانونية قصد النّظر في إمكانية المصادقة عليه.

الإمضاء